

### (٣) القضية الفلسطينية دوليا

اواخر شهر نيسان الماضي وهي القول صراحة ان للدول العربية التي تعرضت للعدوان الحق الكامل في استخدام مختلف الوسائل لاسترداد الاراضي العربية التي اغتصبها اسرائيل ، وهذا يعني الاقرار بحق العرب في اللجوء الى الحرب لحسم النزاع القائم مع اسرائيل . وكان المرشال غريشكو - وزير الدفاع السوفياتي - قد اكد هذا الحق في صيغة مشابهة اثناء زيارته لسوريا في شهر ايار الماضي . اما البيان المشترك الصادر عقب زيارة صدقي الاخيرة فقد اكد هذا الحق من جديد وبوضوح اجبر عندما ذكر : « ان الجانب السوفياتي يشاطر الجانب المصري والدول العربية الاخرى رأيها الغائل انه في حال اصرار اسرائيل على رفض تسوية سياسية عادلة للنزاع في الشرق الاوسط على اساس قرار مجلس الامن (رقم ٢٤٢) فان للبلدان العربية الحق في استخدام كل الوسائل الموجودة تحت تصرفها لتحرير الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ » . الا ان نص البيان المشترك الذي تم توزيعه ونشره في مصر اهل هذه الفقرة المهمة والحيوية اهمالا كاملا ولاسباب تتعلق لا شك بالازمة التي كانت على وشك الاشجار بصورة علنية . اذ ان الاتحاد السوفياتي كان يرمي من وراء هذه الفقرة : (١) التأكيد على الحق العربي في استخدام كل الوسائل - بما فيها القتال - لتحرير الاراضي المحتلة ، (٢) القول ان القرار النهائي في ذلك هو بيد القيادة السياسية العربية وان الاتحاد السوفياتي لا يمكن ان يقف حائلا بينها وبين العمل العسكري اذا كانت تعتقد انها مستعدة له ، (٣) الرد على الاتهامات التي كثر تداولها مؤخرا حول رغبة الاتحاد السوفياتي في استمرار حالة اللاحرب واللاسلم القائمة في المنطقة وكونه هو احد الاطراف المستفيدة منها . ولا شك ان اغفال اجهزة الاعلام المصرية هذه الفقرة من البيان كانت تعبيراً عن قرب انفجار الازمة لان الرئيس السادات شدد عند اعلان قراراته الهامة وتفسير موجباتها على ان انتهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيات يفتح الطريق امام مصر للخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي لم تعد تطاق ، ملتقيا بذلك المسؤولية ( أو جزءاً منها ) في استمرار حالة الجمود في المنطقة على

بعد اشهر طويلة من الجمود الذي سيطر على النزاع العربي الاسرائيلي ، وخاصة على الصعيد الدولي ، وقع تطور دراماتيكي هام جدا وغير متوقع في العلاقات المصرية السوفياتية . لقد انفجرت الخلافات المكتومة بين البلدين مرة واحدة وظهر تدهور علاقاتهما للعيان عندما اعلن الرئيس السادات قراراته ( ١٨ تموز ١٩٧٢ ) بترحيل الخبراء والمستشارين السوفيات من مصر خلال عشرة أيام .

حتى النصف الاول من شهر تموز لم تكن هناك أية دلائل تشير الى ان ازمة من هذا النوع ستفجر بين البلدين الصديقين على الرغم من الشعور العام لدى المراقبين بأن ثمة خلاصات في وجهات النظر بين الرئيس السادات والقيادة السوفياتية . حتى الزيارة السريعة التي قام بها رئيس الوزراء المصري الى موسكو في منتصف شهر تموز حيث قابل زعيم الحزب الشيوعي السوفياتي بريجنيف ( والتي تبين فيما بعد انها كانت حاسمة بالنسبة لانفجار الازمة ) ، لم يظهر منها ما يشير بوضوح الى الاحداث الكبيرة اللاحقة . اذ ترددت حولها الانباء العادية التي تذكر مع كل زيارة تتم بين القيادات في القاهرة وموسكو . وكتب عنها الصحافة السوفياتية الكلام المهود حول « اجواء الصداقة التقليدية والتفاهم المتبادل » الذي يسود هذه الزيارات وحول انسجامها التام مع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين . كانت المفاجأة الوحيدة ، التي ما كانت لتثير كبير اهتمام لولا انفجار الازمة بعد الزيارة مباشرة ، هي اختصار زيارة صدقي الى يوم واحد فقط بدلا من الايام الثلاثة التي كان متوقعا ان يمضيها في العاصمة السوفياتية . كذلك صدر بيان مشترك عن الزيارة ، اعتيادي في محتواه وشدد كالعادة على علاقات الصداقة التقليدية بين البلدين والتعاون الشامل بينهما . الا ان بعض الملابس الملفة للانتباه رافقت صدور البيان المشترك ونشره وبما انها اكتسبت معان مهمة على ضوء الاحداث اللاحقة لا بد من الوقوف عندها بسرعة في هذا المقام .

عاد البيان المشترك في احدى فقراته الى ذكر مسألة كانت قد وردت لأول مرة في بيان عربي - سوفياتي عقب زيارة الرئيس السادات لموسكو في